مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية
Eissn :2600-643x Issn : 2353-0529
المجلد: 11/ العدد: 04 (2023)، ص: 7-26

أسس وأساليب التكامل بين الجامعة والمحيط

Foundation and methods of integration between the University and the ocean

د.مزاري فاطمة[1]

[1] جامعة غليزان (الجزائر)، fatima.mazari@univ-relizane.dz

تاريخ الاستلام: 2023/12/15 تاريخ القبول: 03 /2024/01 تاريخ النشر: 2024/01/07

ملخص:

تتناول هذه الورقة البحثية موضوع التكامل بين المؤسسات العلمية التي تعتبر أهمّ مؤسسات النخبة في المجتمع وعلاقتها بالمحيط الذي يعدّ مكمّلا أساسيا لعملية الوعي الحاصل بين أفراد المجتمع وعمليات التطوّر التكنولوجي، الجامعة بما لديها من كفاءات وأطر وقدرات فعالة هي تساهم في بناء المجتمع، لذلك وجب أن تهيأ لها كل الوسائل المادية والمعنوية لتحيا وتنمو وتزدهر وتتكيّف مع التغيرات العالمية.

فالتعليم الجامعي هو الرصيد الاستراتيجي لأس مجتمع الذي يلبّي احتياجاته من الكوادر البشرية للنهوض بأعباء التنمية وما يوفره من رؤية علمية وفنية حول القضايا المتعلقة بكافة مجالات العمل الوطني، فهو يسهم في نشر المعرفة لإيجاد حلول المشكلات الاجتماعية، لذلك كان التعليم الجامعي ضرورة عصرية تساير، الركب الحضاري وهو بمثابة الطليعة التي تنهض بالمنظومة التربوية والمجتمعية ككل لذا وجب دمجها تكامليا بين الجامعة والمحيط للوصول إلى أرقى المجتمعات.

كلمات مفتاحية: التكامل، الجامعة، المحيط، التطوير، التنمية.

Abstract:

This paper addresses the topic of complementarity between scientific institutions that are the most important institutions of society and their relationship to the ocean, which is an essential

complement to the process of awareness among members of society and the processes of technological development UNU, with its competencies, frameworks and effective capabilities, contributes to building society, It must therefore be equipped with all material and moral means to live, grow, prosper and adapt to global changes.

University education is the strategic asset of a society that meets its needs of human resources to advance the burden of development and provides a scientific and technical vision on issues related to all areas of national action It contributes to the dissemination of knowledge to find solutions to social problems, so university education was a modern necessity. s education and society as a whole, and it must be integrated between the university and the periphery in order to reach the most prestigious societies.

Keywords: Integration, University, Ocean, Development, Development.

***المؤلف المرسل:** د.فاطمة مزاري

مقدمة

العلم والمعرفة هي طريق المستقبل فتمثل دراسة الجامعة ولاسيما التعليم العالي أهمية بالغة في معرفة حياة المجتمعات من حيث تقدمها ودرجة الوعي والرقي والتحضر عندها فتهد الجامعة القطب الاستراتيجي الأول والمهم على الإطلاق في القيام بعملية التغيير على كافة المستويات فأي تحول في المجتمع مرتبط بمدى قدرته على استغلال المعارف والعلوم استغلالا هادفا وبالتالي تحسين حالة الإنسان العلمية والثقافية والنفسية ومن تم التفاعل مع الدولة التي يمكن أن تصل من خلال مل ذلك إلى اكتساب سمعة ونفوذ دوليين.

على الجامعة أن تبحث باستمرار عن بديل أفضل لواقعها عبر تطوير العلوم والمعارف وتوظيف الاختراعات بغاية ترقية الإنسان والمجتمع والدولة.

الجامعة اليوم تعاني أزمات تتطلب اليوم معالجة حقيقية حكيمة وموضوعية وإلا فإن المسألة تلقي ببلادنا إلى مصير نجهل عواقبه.

إن التحدي لإصلاح الأوضاع الجامعية يتطلب توظيف كل الطاقات بأفضل طريقة ممكنة من اتخاذ كل التدابير والقرارات التي نأمل أن تحول المجتمع إلى أفضل مما هو عليه مجتمع راقي وقوي ينقل ثقافة عالية لأجيال متلاحقة .

إن مسؤولية المستقبل يتحملها رجال العلم والمعرفة أكثر من غيرهم فمعطيات العصر التكنولوجي يملي علينا جملة من التدابير والاستراتيجيات الدقيقة المدروسة وتطبيقها فورا على أرض الواقع.

الجامعة بما لديها من كفاءات وأطر وقدرات فعالة هي تساهم في بناء المجتمع فهي تحمل رسالة البحث العلمي سواء في العلوم التجريبية والمخبرية أو في العلوم الاجتماعية والإنسانية على حد السواء.

إن الجامعة بما يجب أن تكون عليه هي منارة الحياة تقود المجتمع على أسس المعقولية والحكمة ولا تقبل الانقياد من قبل الرعاع فتأخذ مبادرة القيادة وتمارس صلاحياتها كسلطة تفكير واقتراح وتوجيه وردع معنوي لكل سماسرة الفتنة باسم الأفكار المغلوطة ممن لا يستأنسون إلا للتطرف والانغلاق إذن هذه المنظومة الحيوية يجب أن تهيأ لها كل الوسائل المادية والمعنوية لتحيا وتنمو وتزدهر وحتى نصف لها الدواء علينا أن نشخص الداء أولا ونناقش كالأزمات من داخل قطاع التعليم العالي وفي نفس الوقت تنظر إلى أزمة التعليم العالي والتربية عموما في علاقتها بما يجري من تحولات على الصعيد العالمي وبالاقتصاد والاجتماع وعلم النفس والفقر وهموم الناس الأخرى من ضمنهم الجامعيون والطلاب وعمال الجامعات ومؤسسات البحث العلمي الأخرى هكذا نقول أن الجامعة هي مرآة عاكسة لواقع الأمة فبصلاحها تصلح وبفسادها تفسد.

و البحث العلمي يستوجب حشد إمكانيات مادية معتبرة ويتطلب استقطاب كفاءات مؤهلة كما يستدعي توفير شروط موضوعية ضمن رؤية تنموية مدروسة وموضوعية مرحليا لبلوغ الأهداف المنشودة وأداء رسالتها القيادية.

نحن نعيش اليوم في عالم سريع التغير بين الحين والآخر وهذا التغير شمل جميع جوانب الحياة مما انعكس ذلك على جميع المؤسسات الاجتماعية وفي هذه المداخلة المتواضعة أحاول التطرق إلى مشكلة التكامل بين الجامعة والمحيط الذي تتواجد فيه فالإشكال المطروح هو : ما هي أسس وأساليب التكامل بين الجامعة ومحيطها ؟ وهل فعلا ساهمت في التنمية الشاملة لمجتمعنا وحققت نجاحها؟

أساليب تنمية الموارد البشرية:

تنمية القدرات القيادية للعاملين بالجامعات:

هناك جملة من العوامل غير المباشرة في تنمية القدرات القيادية للعاملين بالجهاز الإداري للجامعات فالموظف يكتسب خبرة من خلال تأثير هذه العوامل عليه مما تدفع به تجاه قيم معينة داخل المنظمة، هذه القيم تعطي الموظف رصيده من الخبرة المتراكمة والمتزايدة على مستوى السنوات التالية من الوظيفة لاكتساب الموظف خبرة قيادية تؤهله لتولي الوظيفة القيادية هذه العوامل تتمثل في أخلاقيات الوظيفة العامة التي يكتسبها الموظف من خلال التحاقه بالوظيفة وكذلك الثقافة الإدارية السائدة بالمنظمة التي التحق بالعمل بها وأيضا من خلال التفاعل بين الموظف والمنظمة والظروف المحيطة به سواء داخل العمل أو المؤثرات الخارجية لذلك يتشكل الرضا الوظيفي نتيجة كل هذه العوامل التي تؤثر على الموظف بطريق غير مباشر في زيادة قدراته وخبراته القيادية.

إذن هذه المؤثرات غير المباشرة لها دور في صنع خبرة الموظف وتوجهاته فهي تشكل البنات الأولى في حياته الوظيفية وعتاده من المعرفة بعد ذلك، ومن أهم المداخل الإدارية الحديثة:

مدخل إدارة الجودة الشاملة : القدرة على الوفاء بمطالب العملاء وطالبي الخدمات لإشباع احتياجاتهم وتحقيق الجودة يعتبر مسؤولية كل فرد في المنظمة على كافة المستويات.

مدخل التطوير التنظيمي.

مدخل إثراء الوظيفة.

مدخل تحليل الذات لتنمية القيادات الإدارية.

ومن بين عناصر إدارة الجودة الشاملة:

1 ـ الاعتماد على أسلوب فرق العمل: مما يساعد على تدفق الأفكار والاقتراحات المبدعة لتحسين جودة العمل ويتطلب من فرق العمل أن يؤدي كل فرد واجباته بأقصى قدراته وإمكانياته وإيثار المصلحة العامة على المصلحة الخاصة كما يتطلب زيادة التعاون وتقليل النزاعات والولاء والالتزام والإحساس بالمسؤولية من جانب أعضاء هذه الفرق وكافة العاملين بالمنظمة.

ـ الجودة الشاملة هي مسؤولية كل فرد في المنظمة.

2ـ المراجعة والمتابعة المستمرة: يتم من خلال التعرف الدائم والمستمر على أنشطة المنظمة وسير الأعمال للتأكد من حسن تدفقها نحو الجودة بتجميع كل المعلومات تؤدي الهدف المنشود ويساعد على التقليل من المشكلات قبل وقوعها أو الاستعداد لمواجهتها.

3ـ الاهتمام باستخدام الوسائل التكنولوجيا الحديثة: وبالتالي مدى استيعاب التكنولوجيا الجديدة مما يساعد في ترشيد استخدام الموارد المادية والبشرية لتحقيق الجودة الشاملة.

4ـ تشجيع جهود الإبداع والابتكار: أهمية تصميم وتنفيذ البرامج التدريبية المساعدة في تنمية ملكات العاملين ومختلف المستويات في هذا المجال.

5ـ ملائمة المنتج أو الخدمة للاستخدام المتوقع منها.

6. قدرة الإدارة على الوفاء بمطالب العملاء وطالبي الخدمة : يؤدي إلى الرضا للطرفين وتحقيق الأهداف المرجوة.

7. قدرة العاملين على نقل وجهات نظرهم ومقترحاتهم للإدارة العليا بدقة.

8. المطابقة لمعايير ومواصفات محددة.

ولتحقيق الجودة الشاملة في المنظمات الحكومية لتلبية متطلبات عصر المنافسة الحادة وتطوير الأداء في المنظمات الحكومية نحن نحتاج إلى نقلة حضارية شاملة ترتكز على الأسس التالية:

. قادة من نوع جديد قادرون على معاملة الأفراد بشكل جيد وإعطائهم الفرص لتحسين مهاراتهم وتدريبهم على الاستخدام الكامل لطاقاتهم ومنحهم الرقابة على أنفسهم.

. رؤية واحدة مشتركة ابتداء من الرئيس الأعلى إلى العاملين حتى يمكن تحقيق الجودة الشاملة.

. إستراتيجية تنافسية يتم التوصل إليها من خلال الفرص الممكنة وتحليل ودراسة التحديات والمستجدات ونقاط القوة والضعف.

. **قيم وقناعات مشتركة:** من الرئيس حتى العامل البسيط في خط المواجهة مع المتعاملين للتمكن من إيجاد ثقافة تنظيمية جديدة تقدر جودة المنتج أو الخدمة لابد من دراسة الثقافة وتحديد القيم السائدة واستبدالها بثقافة تكون معدلة لتتلاءم مع التطوير المستمر.

هيكل تنظيمي مدمج وتفويض أكبر للسلطات وتغيير للمسؤوليات وآيا كان الأمر فيجب إعادة الهيكلة

. نظم تشغيل جديدة تتميز بالسرعة والدقة ومن خلال وجهة نظر العميل عن طريق الابتكارات التكنولوجية وتحسين أداء الأفراد وزيادة كفاءة المخرجات.

المهارات: أن تدريب الأفراد على تغيير الاتجاهات وعلى اكتساب المهارات والمعارف يعتبر أمرا هاما لتحقيق الجودة الشاملة في المنظمات الحكومية فيجب تحسين وتطوير التجارب التدريبية للعاملين في كل المستويات الإدارية وتخصيص مزيدا من المواد اللازمة لتنفيذ التحسينات وتمكين الموظفين وإعطائهم الفرصة للتحرك للأمام.

التطوير التنظيمي: إحداث تغيير شامل في الجامعة من جوانب متعددة من حيث قدرتها على التكيف مع البيئة المحيطة وعلى حل المشكلات واتخاذ القرارات حتى تستمر قدما نحو الأهداف المسطرة مع التطور المستمر فالتطوير التنظيمي يشمل الجوانب التالية:

- يمكن تركيز جهود التطوير التنظيمي على بعض مجالات الأنشطة المراد تطويرها في المنظمة أو لتشخيص المشكلات التي تعوق سير الأداء ويقلل من فعاليته.

تحسين الخطط القائمة أو تعديل الأهداف بما يساعد على تعبئة الموارد المادية والبشرية لتنفيذ عمليات التطوير.

- الاهتمام بالنظام الكلي للمنظمة من خلال الدراسة المتكاملة للتنظيم ككل أو لأي جزء أو تقسيم فرعي به بالإضافة إلى دراسة كافة الأنظمة الرئيسية والفرعية المؤثرة والمتأثرة بعمليات التغيير.

- الحصول على تأييد الإدارة العليا وضمان تفهمها لمجهودات التغيير وأهميته للتنظيم ككل وللعاملين على السواء مع أهمية استمرار ذلك التأييد على المدى الطويل.

- تخطيط عمليات التطوير وبناء فريق عمل مسؤول عن التغيير.

تطبيق التطوير التنظيمي: إن عدم تعرض المنظمة للتطوير التنظيمي والتجديد يعرضها للفشل لذلك فإن جهود التطوير التنظيمي تأخذ بيدها لتنقلها من حالتها

المادية إلى الانطلاق نحو التطوير حتى يتكون بداخلها نظم تجديد ذاتية ويصور الشكل التالي مراحل التطوير التنظيمي ومكوناتها

مدخل تحليل الذات لتنمية القيادات الإدارية : تنطوي القيادة الإدارية على ذلك التأثير المتبادل بين الأفراد على كل المستويات لبلوغ الأهداف المرجوة.

التجديد في التعليم العالي أو الجامعي:

أ ـ فيما يتعلق بالتعليم:

ـ تعليم الطالب كيفية التعلم الذاتي والتقويم الذاتي.

ـ اكتساب الطالب الاستقلالية الإبتكارية والقدرة على الإبداع.

ـ اكتساب الطالب القدرة على التحكم في التغيير.

ـ اكتساب الطالب القدرة على المشاركة في تنمية المجتمعية

ـ اكتساب الطالب الرغبة في الاستمرار في التعليم .

ـ اكتساب الطالب القدرة على تحديد ما يريد أن يكون عليه والقدرة على تنمية شخصيته.

ب ـ فيما يتعلق بخدمة المجتمع والتعليم المستمر:

ـ تدريب العاملين بمؤسسات المجتمع المختلفة على الجديد في مجال عملهم وإتاحة فرص التدريب التحويلي لهم.

ـ معاونة مؤسسات المجتمع المختلفة في حل ما تواجه من مشكلات من خلال الدراسات والبحوث العلمية.

ـ الانفتاح على الثقافات الإنسانية عند الشعوب الأخرى بما يسهم في تشجيع التعاون الدولي وتدعيم فرص السلام بينهم.

ـ الإسهام في حل المشكلات العالمية التي تواجه المجتمعات وتشجيع التعاون الفكري على المستوى الدولي.

ـ إتاحة الفرص أمام الراغبين في مواصلة الدراسة الجامعية في تحقيق أهدافهم.

ـ تزويد الدارس أو الباحث بالمعارف والخبرات التي تمكنه من معرفة أصول لثقافته وتراثه الوطني.

ج ـ فيما يتعلق بالبحث العلمي:

المساهمة في مجالات العلم والتكنولوجيا والإضافة إليها

الربط بين نوعية البحوث العلمية ومشاكل المجتمع المحلي.

إجراء البحوث البينية التي تعالج بعض المشكلات المتداخلة من خلال أكثر من متخصص.

التعاون العلمي مع الجامعات العربية والأجنبية.

تدريب الطلاب وأعضاء هيئة التدريس على طرائق البحث وأساليبه الحديثة.

تطوير المناهج وفق متطلبات سوق العمل.

التجديد في تنمية أعضاء هيئة التدريس بالجامعة.

تنظيم دورات تدريبية تزود أعضاء هيئة التدريس بكفاءات تقويم كل عناصر العملية التعليمية بل وعناصر النظام الجامعي ككل حتى تساعد المعلم الجامعي على أداء مهامه العلمية والتربوية.

النص في لوائح وقوانين تنظيم الجامعات على جعل الإعداد التربوي شرطا مسبقا لالتحاق عضو هيئة التدريس بالعمل الجامعي.

الاهتمام بالنمو العلمي والمهني للمعلم الجامعي وذلك من خلال:

- تيسير فرص اشتراك عضو هيئة التدريس في المؤتمرات والندوات العالمية والمحلية ذات الصلة بتخصصه الأكاديمي حتى يتم له تبادل الخبرات مع زملاء له عاملين في نفس تخصصه.
- العمل على توفير الدوريات العلمية والمراجع الأساسية والكتب الحديثة بالمكتبات الجامعية بما يمكن عضو هيئة التدريس من الإطلاع على المعارف الجديدة في مجال تخصصه.

- التوسع في نظام تبادل الخبرات العلمية مع الجامعات العربية والأجنبية وذلك بوضع خطط متكاملة للأساتذة الزائرين من الجامعات الأجنبية لزيادة الاتصال والاحتكاك العلمي وارتفاع الإنتاجية العلمية.
- إنشاء ورشات العمل وعقد دورات تدريبية عليا بالخارج لتدريبهم على الجديد في مجال البحث العلم ومهاراته وإتقان اللغات الأجنبية لتمكينهم من امتلاك هذه المهارات والاتجاهات المصاحبة لها.
- العمل على توفير الجو الملائم لأعداد عضو هيئة التدريس لرسالته بصورة أفضل من خلال توفير الحياة الكريمة له وتوفير الوقت اللازم لبحث وسائله ومتطلباته مما يسهل عليه تحقيق التوازن بين مهمة التدريس ومهامه الأخرى كالإشراف على طلاب البحث العلمي ومتابعتهم.

❖ إن أساس نجاح المؤسسة الجامعية الحكومية هو الرأس المدبر أي القيادة التي هي الرأس إذا صلح الرأس صلح الجسد كله والإدارة العليا هي مركز التخطيط والتنظيم والرقابة واتخاذ القرار السليم وهي مركز التطوير والتجديد ولهذه الأسباب جميعا فإن اختيار القيادات الإدارية العليا يعتبر حاسما في نجاح وتقدم الجامعات الحكومية في الوطن ، إرضاء العملاء وتلبية رغبات الأفراد والتأثير في المجتمع يتم تحقيقهم من خلال القيادة الرشيدة التي تنتهج السياسات والاستراتيجيات وتدبير الأفراد والموارد والعمليات للوصول إلى التميز في العمل وتحقيق النتائج المرجوة حيث يعتبر العنصر البشري من أهم العناصر في منظومة العمل في الجامعات وتكون عملية انتقائه وتأهيله من أهم محاور البناء فلابد أن يكون الأفراد العاملون في الجهاز الإداري بالجامعات على درجة عالية من الكفاءة وذوي مهارات عالية ويكونوا قادرين على انجاز مسيرة التطور والتنمية لذلك يجب المضي قدما لتحقيق:

1. وضع أسس ومعايير لاختيار وتعيين العاملين ذوي الكفاءة العلمية وأصحاب المهارة الفنية المتميزة.

2. ضرورة التركيز على زيادة مقدرة العنصر البشري على استيعاب التكنولوجيا والمعارف المتطورة وتطبيقها ويتحقق ذلك بضرورة رفع مستوى الخدمات بكافة أشكالها عن طريق إعداد الإنسان في كافة المراحل الدراسية.

3 . ضرورة إجراء تغيير في العقلية الإدارية والأنماط السلوكية والقيادية وجامعاتنا في أمس الحاجة إلى مثل هذه الشروط في عناصرها الإدارية.

4. أن تقوم الجامعات بعمل الدورات التدريبية للموظفين على فترات منتظمة ومتقاربة سواء كان ذلك عن طريق إدارة التنظيم والإدارة الموجودة بالجامعات أو عن طريق الجهات الخارجية التي تهتم بالنواحي التدريبية مثل وزارة الاتصالات وخلافه.

5. استخدام أسلوب التحفيز الايجابي مع المجتهدين والسلبي لتقويم سلوك المتكاسلين وذلك برفع في المنح والحوافز والبدلات بين العاملين في الجامعة حتى تحقق الانضباط الإداري وكذلك خلق روح التنافس في العمل.

على القائد الإداري إذن أن يحدد موضع خطواته وإلى أي طريق يتجه من خلال تخطيط استراتيجي يعينه على إنارة معالم ذلك الطريق متخطيا المعوقات والأزمات للوصول بالمنظمة التي يقودها وبالعاملين فيها إلى بر الأمان بما يساعد على تحقيق النتائج والإنجازات المرجوة بأعلى مستويات الجودة.

هناك عنصر جد مهم . **أخلاقيات الوظيفة العامة . ودورها في تنمية القدرات القيادية:** أي خلق الولاء لدى الموظفين العموميين في مؤسساتهم حيث أن الأخلاقيات الإدارية لدى الموظف تجعله يشعر بأن المنظمة التي يعمل بها هي جزء من كيانه ووجوده فهي مثلها مثل ممتلكاته الخاصة يجب الحفاظ عليها ولا يعبث بها فإذا تحقق هذا الشعور لدى الموظف نكون قد نجحنا في تحقيق

أخلاقيات الوظيفة العامة وبذلك نستطيع أن نزيل جانبا من الشعور باللاّ مبالات والاستهانة بحياة الموظف العام وشعوره تجاه المنظمة التي يعمل بها وكذلك نستطيع أن نعمل على رفع قدرات الموظف العام ونرفع به للسعي داخل المنظومة التي تسعى لتحقيق أهداف المنظمة.

ومن هنا نلمح العلاقة بين الجامعة والمحيط التي هي علاقة جدلية في أساسها بمعنى أن ما يصيب الجامعة من تدهور قيمي وعلمي وبحثي هو نتاج طبيعي لما يفرزه المحيط من سلبيات على الجامعة ودورها كمؤسسة اجتماعية تلعب دورا وطنيا وطليعيا في بلدان العالم الثالث وكذلك يناط بها مهام وطنية في مواجهة قضايا مجتمعية عديدة منها : العدل الاجتماعي والحريات العامة والديمقراطية وشيوع المناخ الملائم لتطور وتقدم المجتمع بما يحقق مصالح الغالبية العظمى من المواطنين.

وبما أن العالم يعيش في الألفية الثالثة تحولات على كافة الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية ولقد بدلت تلك التحولات العديد من المفاهيم والثوابت الراسخة في أذهاننا منذ زمن بعيد وتأتي ثورة المعرفة والتكنولوجيا عصر الموجة الثالثة لتصنع العديد من النظم التعليمية في مأزق وتحدي كبير.

فالمعرفة تتغير بصورة غير مسبوقة والمهن والوظائف ستتغير أيضا كل خمس سنوات على الأكثر ولعل ذلك التحدي المعرفي والتكنولوجي يضع التعليم العالي والجامعي في مأزق وهو ضرورة التجديد والتغيير ليس فقط في هيكل ذلك التعليم ولا في مراحله بل في بنيته المعرفية بالدرجة الأولى فأي المعارف يقدم وكيف يقدمها في انفجار سكاني غير مسبوق فجميع دول العالم تسعى جادة نحو تطوير وتجديد نظمها التعليمية وعلى رأسها التعليم العالي والجامعي.

فنظام التعليم الجامعي يعتبر نظاما فرعيا يخضع في حركته وتطوره للنظام الكلي للمجتمع الذي يحتويه.

العلاقة الوطيدة بين التعليم الجامعي والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من المؤسسات التجارية.

النظر في نظام التعليم الجامعي بوصفه أحد الشروط الضرورية لتحقيق التنمية الشاملة.

تتمثل وظائف التعليم الجامعي في أربعة وظائف جوهرية:

- **التدريس أو إعداد الكوادر والشباب:** لتولي دورها في العملية الإنتاجية بعد التخرج من البحث العلمي.
- **خدمة المجتمع المحلي وتطويره:** من خلال خلق قنوات للتواصل بين مؤسسات التعليم الجامعي والمجتمع الخارجي.
- **المزج بين النظرية والتطبيق :** أن يعد الطالب ويدرب على الجانب التطبيقي لاستيعاب المعلومات.
- **ضمان عمل أكيد للمتخرجين من الجامعة مباشرة:** حتى لا يبقوا عرضة للتهميش فالجامعة تعتبر من المقومات الرئيسية للدولة العصرية وهي من أهم الأولويات فالجامعة تمثل القيادة الفكرية والعلمية في المجتمع بما يتوافر لديها من كوادر مؤهلة تأهيلا عاليا فهي بيت الخبرة ومعقل الفكر في شتى صوره وأصنافه ورائدة التطور والإبداع وصاحبة المسؤولية في تنمية أهم ثروة بشرية يمتلكها المجتمع وهي الثروة البشرية.

وإذا كان أي تطوير أو تحديث في المجتمع لابد له أن ينعكس على مختلف المؤسسات الاجتماعية والثقافية بحيث تتطور هذه المؤسسات بالدرجة التي تجعلها قادرة على مواكبة هذا التطوير ومن ثم تصبح قادرة على المشاركة في الإسراع بمعدلاته وتضخيمها فإن تطوير التعليم الجامعي وتحديث مؤسساته يعد

أحد الحلول المنطقية لخروج التعليم الجامعي من أزمته وفي نفس الوقت لمواجهة التحديات المستقبلية المختلفة فالتعليم الجامعي يواجه في الوقت الراهن تحديات ومتغيرات عديدة توجب مراجعة أهدافه وفلسفته وتنظيماته ومناهجه وعلاقته بالمجتمع الذي يوجد فيه ومواجهة التعليم الجامعي لهذه التحديات ليس الغرض منه الاقتصار فقط على حل مشكلاته الحاضرة وإنما أيضا لمواجهة مشكلات المستقبل خاصة ، وأن التعليم في جوهره عملية مستقبلية فنحن عندما نعلم للغد ولغد أفضل

إن تطوير التعليم الجامعي لم يعد مجرد اختيار وإنما أصبح ضرورة تفرضها متغيرات الحاضر والمستقبل فهو في حاجة مستمرة لمراجعة فلسفته ونظمه وأساليبه لاستشراف آفاق المستقبل والتوافق معها ضمانا لإقامة نظام تعليمي ينشئ المستقبل ويوجهه بدلا من نظام ينتظر أخطار المستقبل لكي يلهث وراء ما بعد حدوثها في محاولة للتكيف معها فأي تغيير في المحيط ينعكس سلبا أو إيجابا على التعليم الجامعي فهناك متغيرات عالمية وإقليمية تنعكس على التعليم الجامعي وتتمثل أهم ملامح هذه الرؤية في المتغيرات منها:

. النمو السريع في المعرفة : حيث بلغت معدلات المعارف والعلوم حدا لا سابق له ويسميه البعض بـ " عصر الانفجار المعرفي " مما أدى هذا النمو لظهور العديد من الاكتشافات والاختراعات.

. الثورة العلمية والتكنولوجية: الاتجاه المتزايد نحو استخدام الآلة في مجالات الحياة المختلفة وتطور تكنولوجيا الآلات المتناهية في الصغر والأدوات المعقدة والأجهزة عالية الطاقة والتي من المتوقع أن تقلب النظم الاقتصادية رأسا على عقب وأن تحدث تغيرات جوهرية في البيئة الطبيعية والاجتماعية وثورة في الرعاية الصحية وفي مجالات الدفاع وغزو الفضاء والتعليم وطرائقه إضافة إلى ما أثاره التقدم الهائل في مجال الهندسة الوراثية من قضايا أخلاقية بخصوص

التلقيح الصناعي ونقل الأعضاء وبنوك الأعضاء البشرية وهو ما يتطلب إعادة النظر وصياغة جديدة للقوانين والمفهومات بل أن الأمر قد يتعدى ذلك إلى البحث عن مفهوم جديد للحياة ذاتها وللوعي والضمير.

. التطور الهائل في نظم ووسائل الاتصال والانتقال: وهو ما جعل الأخبار والأفكار والمعلومات في أي مكان في متناول الأفراد بحيث يستطيعون الإلمام بما يجري حولهم وحول غيرهم ممن يعيشون بعيدين عنهم بآلاف الأميال وأصبح العالم اليوم كما يقال بحق قرية صغيرة بفضل التقدم الهائل في وسائل الإعلام والأقمار الصناعية.

- **اتساع دائرة الديمقراطية :** حرص الجماهير على الحصول على حقوقها الإنسانية ومن بينها التعليم بصفة عامة والتعليم الجامعي بصفة خاصة الأمر الذي أدى إلى زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي.
- **التغيرات السريعة في طبيعة المهن في سوق العمل:** نتيجة الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة حيث اختفت مهن وحرف وغيرها في طريق الاختفاء وظهرت مهن وحرف جديدة اقتضتها ظهور المخترعات الحديثة كذلك بالنسبة لمجال الليزر والالكترونيات والنشاط النووي ومجال الطيران وغيرها.
- **الحركة الاقتصادية والتجارية:** وانتشار مفاهيم الخصخصة واقتصاديات السوق ومبادئيات القطاع الخاص والمنافسة والاهتمام الشديد بعناصر الجودة الشاملة في كافة مجالات الحياة بما فيها التعليم الجامعي.
- **زيادة طموح الأفراد:** واختفاء الفوارق بين الريف والحضر وخروج المرآة للعمل وسعيها نحو مزيد من التعليم وحركتها نحو المساواة في الحقوق والواجبات مع الرجل.
- **التعاون الدولي وتشابك المصالح:** نتج عنه تطور نظم ووسائل الاتصال والانتقال وتلاشي المسافات والحدود وارتباط أجزاء العالم ببعضها البعض مما

انعكس مباشرة على العلاقات الدولية فظهرت المنظمات والتجمعات الدولية وأصبح لها دور في المجتمع الدولي فالتكتلات الاقتصادية والعالمية والإقليمية أصبح لها دور هام في توجيه الاقتصاد العالمي .

هذه المتغيرات والتحديات انعكست على التعليم الجامعي في كافة جوانبه وتمثلت أهم هذه الانعكاسات فيما يلي:

زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي مما يستدعي إنشاء العديد من الجامعات الإقليمية وتقديم الخدمات الجامعية.

- إنشاء كليات ومعاهد جامعية جديدة تتصدى لتدريس التخصصات والعلوم الجديدة التي يتطلبها سوق العمل كذلك ربط الجامعات بمؤسسات الإنتاج والخدمات التي تستفيد من الخرجين والاهتمام بالنواحي المهنية أو العملية في مناهج التعليم الجامعي.
- الجامعة تحتاج إلى كفاءات علمية وإدارية تخدم مصلحتها والتي تلاحظ غياب هذه الفئة في الجزائر وهجرتها للخارج ويمكن تفسير دوافع الهجرة الدائمة وأسبابها من خلال العوامل التالية:

❖ الرواتب القليلة والاختلافات في الأجور مما يدفع بالكثير من الكفاءات الفنية و العلمية نحو الهجرة.

❖ ضعف إمكانيات الأداء المتاحة من وجهة النظر التكنولوجية ونقص مراكز البحوث واستعداداتها العلمية .

❖ المصاعب التي يواجهها العائدون من البعثات التكوينية من حيث ضعف الرواتب وتأمين السكن لمواجهة متطلبات المعيشة وضعف الاستفادة منهم.

الدول المتقدمة تقوم بسرقة الأدمغة فهي تشجعهم للبقاء فيها وتشغلهم لحسابها وتوفر لهم امتيازات مغرية كل هذا لفائدتها ولمنع هجرة الكفاءات العلمية هناك إجراءات للحد منها واقتراحات منها:

- تشجيع البحث العلمي والعاملين في مجال البحث العلمي في الجزائر.
- إبقاء الاتصال مع الطلاب أثناء دراستهم في الخارج وإعطائهم معلومات مستمرة عن الوظائف الموجودة في الجزائر.
- إنشاء مراكز للبحوث وأكاديمية جامعية للعلوم والتكنولوجية كل تخصص مستقل عن الآخر.
- فتح مختبرات وجلب أجهزة جديدة مجهزة بشكل جيد ورصد مبالغ كافية للأقسام العلمية التي تجري بحوثا جيدة ومتقدمة وزيادة رواتب العلماء بشكل محسوس.
- ونزع عشرات الآلاف من أصحاب الكفاءات العلمية له آثار ضارة على الاقتصاد الوطني في ضوء احتياجات التنمية الراهنة.

الحل الحقيقي والفعال لمشاكل التنمية خاصة القطب الجامعي يتطلب هجوما واسعا على جبهة من المشاكل مجتمعة وليس بطريقة انتقائية يمكن أن تترتب عليها تنمية مشوهة شديدة الأضرار باستقلال الجزائر الاقتصادي والسياسي ومن تم فإن المنهج المتكامل والموحد للتنمية الشاملة هو المنهج السليم لحل المشاكل بأسلوب أكثر شمولية إلى أهداف التنمية والتعجيل بإيقاعها المطلوب دون إحداث ضياعات اقتصادية تهدر الموارد شريطة أن يتم ذلك بأسلوب منهجي علمي سليم يأخذ في عين الاعتبار النسق التسلسلي للأهداف والأدوات على كل من المستويين الوطني والولائي والوحدة الاقتصادية في الأمد الطويل والقصير.

خاتمة:

يعتبر التعليم الجامعي الرصيد الاستراتيجي الذي يغذي المجتمع بكل احتياجاته من الكوادر البشرية التي يحتاج إليها المجتمع للنهوض بأعباء التنمية في مجالات الحياة المختلفة ويوفر الرؤية العلمية والفنية المتخصصة حول مختلف القضايا المتعلقة بكافة مجالات العمل الوطني .

فالتعليم الجامعي يسهم في نشر المعرفة من خلال عملية التدريس وتطبيق المعرفة من خلال استخدامها في حل مشكلات المجتمع وإنتاج المعرفة وذلك من خلال ما يقدمه من أبحاث ودراسات ومعارف جديدة وبذلك يعد رافعة من روافع التقدم والتطور في المجتمع.

والتعليم الجامعي بحكم رسالته وبحكم الأعداد الكبيرة المقبلة عليه وما يخصص للإنفاق عله من الميزانية المخصصة للتعليم ككل وبحكم ما يواجه الآن وفي المستقبل القريب من تحديات جدير بكل اهتمام وبحث حتى يحقق الأهداف المرجوة وأداء رسالته المتمثلة فيما يلي:

- ضرورة تطوير مراكز للامتياز لتشجيع بروز نخب جامعية على وجه الخصوص تكون بمثابة الطليعة التي تباشر النهوض النوعي بالجامعة والمنظومة التربوية.
- تكنولوجيا الإعلام والاتصال واستعمالها الجيد وبالطريقة الايجابية لتحسين المؤهلات وتطور الأفكار والمعارف في العالم.
- دراسة عاجلة لمتطلبات التكوين ووسائله.
- تطوير البحث على مستوى البحث العالي

و خلاصة القول أن الجامعة هي مرآة عاكسة لواقع المجتمع من خلال العلاقة المتبادلة والمؤثرة بينهما فالجامعة تستند على المعلومة وعلى النظرية وأما المحيط يستند على التطبيق الجيد لهذه النظرية حتى نسهل من عملية التكامل

مع المحيط فلابد من المزج بين النظري والتطبيقي لمختلف العلوم حتى نوجد هذه العلاقة التكاملية بين الجامعة والمحيط.

إن أساليب التكامل بين الجامعة والمحيط ينطلق من البيئة الداخلية للجامعة أولا حيث تهتم مخابر البحث بكل المشكلات لمختلف العلوم والتي يعاني منها المحيط خاصة اهتمام الجامعة بتكوين العنصر البشري المؤهل لأداء هذه الرسالة والمتمثلة في إصلاح التعليم العالي والمنظومة التربوية بشكل عام.

فالجامعات والمعاهد وكل مواقع المعرفة ومعاقل العلم والتكنولوجيا بكافة اختصاصاتها وتفرعاتها اليوم إنما هي التي تصنع مصائر الأمم وتحدد مقاييس ووتائر النمو وتدفع بالبشرية جمعاء إلى بلوغ النهى.

المـراجع:

1. أبو النصر، مدحت. (د.س). *تنمية القدرات الابتكارية لدى الفرد والمنظمة*. سلسلة المدرب العلمية. القاهرة: مجموعة النيل العربية.

2. السيد. خلف جاب الرب. (د.س). *تنمية القدرات القيادية للعاملين بالجامعات*. دسوق ميدان المحطة: دار العلم والإيمان للنشرو التوزيع.

3. بدران. شبل. (1996). *كما يكون المجتمع تكون التربية*. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

4. بدران، شبل والدهشان، جمال. (2001). *التجديد في التعليم العالي*. القاهرة: دار
قباء للطباعة والنشر.

5. برغي، محمد جمال. (1973). *التدريب والتنمية*. القاهرة: عالم الكتاب.

6. بوعشة، محمد. (2000). *أزمة التعليم العالي في الجزائر والعالم العربي بين الضياع وأمل المستقبل*. بيروت: دار الجيل.

7. سلسلة بحوث ودراسات تربوية. (2001). *الطالب والأستاذ الجامعي*. دار الثقافة للنشر والتوزيع.

8. كوجك، كوثر حسين. (1981). *تقييم تعلم الطالب التجميعي والتكويني*. القاهرة: دار ماكجر وهيل للنشر.

9. ماضي، محمد توفيق. (1995). *إدارة الجودة الشاملة: مدخل متكامل*. القاهرة: دار المعارف.

10. محمود، صباح. (1998). *تكنولوجيا الوسائل التعليمية*. دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

11. نوفل، محمد نعمان. (يوليو 1995). *مأزق سياسات التعليم العالي في ظل توجيهات التنمية: مستقبل التربية العربية*. القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية.

12. وزارة التعليم العالي. (فبراير، 2005). *مشروعات تطوير نظم وتكنولوجيا المعلومات في التعليم العالي*. وحدة إدارة مشروعات تطوير التعليم العالي.